الجمعية عقدت عموميتها العادية بحضور وزارة الشؤون

العقاب : عقدنا شراكات مع 12 جهة حكومية لـ «حماية البيئة»

جنان بهزاد اثناء الاجتماع

جانب من الحضور

احد الحضور اثناء التوقيع في دفتر الحضور

■ اهتمام الجهات بوجود مثل هذه التعاونات دليل فهمها لحقيقة الدور المدني في تحسين الأداء المؤسسي

■ تشجيع جهات حكومية أكثر على الانضمام لمنظومة دعم المجتمع المدني ليقوم بأدواره على اكمل وجه

عقدت الجمعية الكويتية لحماية البيئة اجتماع عموميتها العادية برئاسة وجدان علي العقاب وبحضور أعضاء مجلس الادارة وأعضاء الجمعية العمومية وممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حيث تمت مناقشة بنود جدول الأعمال ومنها تقرير مجلس الادارة السنوي الواحد والاربعين المالي والاداري واعتماد مكتب تدقيق الحسابات واعتماد الميزانية المقترحة.

وقالت رئيسة الجمعية وجدان العقاب ان الاجتماع شهد حضورا متميزا للوقوف على مسيرة الجمعية خلال عام 2017 وأضافت: «نأمل ان نكون قد حققنا خلاله اضافة جديدة للدور الذي يضطلع به هذا الصرح الرائد من صروح التطوع في العمل البيئي والتنمية الوطنية ليس على مستوى دولة الكويت فقط بل على المستوى الاقليمي والعربي منذ انطلاقتها العام 1974 منذ أكثر من أربعة عقود.

وأوضحت: لعل الجمعية في هذا العهد خطت خطوات كبيرة في استقطاب الهيئات والوزارات في القطاع الحكومي ليكونوا شركاء في حماية البيئه من خلال تسليط الضوء على أدوارهم كل في اختصاصه لحماية البيئة وقد وصل عدد الجهات حتى الآن اثني عشر جهة حكومية نفخر بانضمامهم في فعاليات وأنشطة وحتى الأبحاث والدراسات وتلك الجهات هي الديوان الأميري - ادارة المراكز الثقافيه، ومجلس الوزراء - لجنه متابعه القرارات الأمنيه، ورئاسة الأركان العامة - الجيش الكويتي، ووزارة الداخية بجميع قطاعاتها، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، والهيئة العامة للبيئة، ووزارة التربية، والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وجامعة الكويت، ومعهد الكويت للابحاث العلمية، والمركز العلمي، وتلفزيون الكويت، والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

وأكدت أن الجمعية تتقدم بالشكر والتقدير للشركاء في حماية البيئة والشكر موصول لوزارة الشؤون الاجتماعية على مساهمتها في تنمية المجتمع من خلال مساندة الجمعيات الأهلية لتحقيق الأهداف المرجوة منها ودعم حرص الجمعية على تشجيع جهات حكومية اكثر على الانضمام لمنظومة دعم المجتمع المدني ليقوم بأدواره على اكمل وجه مشيرة الى أن مجلس الاداره حاليا يسلط الضوء على تاطير تلك العلاقات التعاونية من خلال مذكرات تفاهم يذيب الدور الحكومي في المدني بصورة متكاملة، لافتة الى أن ابرز صور التعاون المثمر بين الجمعية والقطاع الحكومي هو حصول الجمعية على مقعد فاعل ومؤثر في مجلس ادارة الهيئه العامة للبيئة لتمارس دورها المدني في خدمه المجتمع من خلال المشاركة في طرح القضايا البيئية المهمه التي تهم المواطن، ومناقشتها.

مشيرة الى «أن اهتمام الجهات بوجود مثل هذه التعاونات الموثقة دليل فهمها لحقيقة الدور المدني في تحسين الأداء المؤسسي في ظل التعاون والتكامل كما لمسنا من القيادات في وزارة الداخلية التي أخذت على عاتقها مراجعة الخطوط العريضة لمقترح مذكرة التفاهم التي تقدمت بها الجمعية والتي رأت النور أخيرا».

وبينت رئيسة جمعية البيئة أن «العلاقة الوطيدة بين الجمعية وأعضائها تفاعلية ومتطورة داعية الى مزيد من التواصل المستمر بالجمعية عن طريق التواجد والمشاركة والتفاعل مع القضايا البيئية وغيرها، وكذلك التردد على جميع برامج التواصل الاجتماعي لحسابات الجمعية للاطلاع على اخر الأحداث والفعاليات والتفاعل من خلالها وبصورة مستمرة حتى نتمكن من الرد والتواصل معكم دائما».

وعرضت وجدان العقاب على الحضور من أعضاء الجمعية العمومية تقريرا مختصرا حول أنشطة فرق ولجان الجمعية والهيئات والمراكز التخصصية بها، وطرحت أهم البرامج والفعاليات والأنشطة التي قدمتها الجمعية خلال العام الماضي على الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية.

تتمات

لا استثناء لأي جهة

التحقيق سوف تظهر جميع البيانات بشان المتهمين بموضوع الشهادات المزورة.

اضاف انه بشأن نشر أسماء المزورين فإن الموضوع لدى النيابة العامة، وبعد ثبوت إدانة هذه الحالات سيتم الكشف عن جميع الاسماء، مشيدا بدعم أعضاء لجنتي الشؤون التعليمية والإحلال وتعاونهم في قضية الشهادات المزورة.

وقال إنه شرح ملابسات قضية الشهادات المزورة وقدم بيانا كاملا بالأمور التي حدثت في أربعة الأشهر الماضية، لافتا إلى أنه تم أيضا تناول موضوع ضبط الجودة بالشهادات الجامعية في السنوات المقبلة.

من جهته أكد رئيس اللجنة التعليمية النائب د.عودة الرويعي، انه لا توجد جهة أيًا كانت في الدولة مستثناة من البحث والنظر إذا كانت هناك شهادات غير سليمة لديها.

وأوضح أن هناك فرقا بين الشهادات المزورة والشهادات غير المعتمدة، فالأولى «مضروبة» وغير سليمة، أما الثانية فهي شهادات سليمة، ولكن المشكلة في جودة الجهة المانحة لها أو برنامجها أو اعتمادها من قبل التعليم العالي.

وقال الرويعي إن هذا الاجتماع كان استكمالا لاجتماعات سابقة مع الوزير بشأن موضوع الشهادات المزورة، وأن مفهوم الشهادات المزورة هي المضروبة وغير السليمة، أما الشهادات غير المعتمدة فهي سليمة، ولكن هناك مشكلة في جودة الجهة المانحة لها أو برنامجها أو اعتماد التعليم العالي إياها.

ووصف قضية الشهادات المزورة بأنها رأس جبل الجليد، فقد ذكر الوزير خلال الاجتماع أنه تمت 50 إحالة تقريبًا على النيابة العامة في هذه القضية ولا يزال الأشخاص الخمسة المزورون موجودين في السجن، متوقعًا أن تكون هناك تداعيات لهذه القضية ولن تقف عند هذا الحد.

وشدد على أن القضية تمس أسماء جامعات عريقة تم تزوير شهادات باسمها بدون علمها، وأن أعضاء اللجنة التعليمية داعمون لوزارة التربية في الإجراءات التي تقوم بها.

وطمأن بأن الوزير أكد للجنة أنه لم يتعرض لأي ضغط لثنيه عن السير في هذا الموضوع، وكذلك الدكتور أحمد المطيري مدير المكتب الثقافي في مصر أكد هو الآخر عدم تعرضه لضغوط أو لتهديد لمنعه من كشف هذا الأمر.

وقال إن «القضية متجذرة في البلد، ونحن بصدد تجهيز تشريعات بعدم تحصين التعيين في الجهات الحكومية والجامعة والتطبيقي، إلا بعد أن يتم تحصين المؤهل الدراسي، وبعد مرور فترة زمنية لا تقل عن سنة حتى يتم التأكد من الإجراءات التي رافقت إصدار المؤهل الدراسي».

وقال الرويعي: «المشكلة لم تنته بل في بداية بروزها، ففي السابق كان هناك إنكار لوجود المشكلة، ونأمل أن نكون قادرين على معالجة هذه المشكلة وتشجيع الطالب المجتهد، ومحاربة سلك الطرق الملتوية للحصول على الشهادات.

وأكد أن أي تراخ في هذا الأمر فستترتب عليه المحاسبة السياسية الصحيحة والدقيقة، ونحن نعلم بأن حركة التصحيح التي يفترض أن تتم في التعليم يفترض أن تكون جادة وحاسمة، معربًا عن ثقته بوزير التربية والتعليم العالي بالإستمرار في معالجة هذه القضية وعدم التراخي فيها.

من جهتها، وصفت مقررة لجنة الإحلال وأزمة التوظيف النائبة صفاء الهاشم اجتماع اللجنة التعليمية بالمثمر، مؤكدة أن الفريق الحكومي ماض قدما في كشف كل الملابسات والملاحظات الخاصة بقضية الشهادات المزورة.

وبينت الهاشم في تصريح صحافي أنها طلبت من رئيس اللجنة التعليمية عقد الاجتماع بشكل مشترك ما بين لجنة الإحلال وأزمة التوظيف واللجنة التعليمية نظرًا لكون الموضوع «الشهادات المزورة» طارئا.

وقالت الهاشم: «هناك جامعات عمرنا ما سمعنا بها، والبعض حصل على شهادات منها، لدرجة ان أحد مديري تلك الجامعات طلب مني شخصيًا ثلاجة صغيرة»، حينما تواصلت معه بشأن أمر عام».

ونوهت بأن وزير التربية ووزير التعليم العالي أكد أنه لم يواجه أي ضغوط من النواب أو غيرهم، وأنه ماض في الكشف عن موضوع الشهادات الوهمية، موضحًا أن هناك فرقًا بين «الشهادات الوهمية» و«الجامعات الوهمية».

وأفادت بأن البيانات التي قدمها الوزير تضمنت أسماء جامعات في مصر والأردن والولايات المتحدة، وإحدى الجامعات التي ذكر اسمها بحثت عنها في موقع «ويكيبيديا» فوجدت أن عنوانها عبارة عن شقة.

من ناحيته، أوضح عضو لجنة الإحلال وأزمة التوظيف النائب محمد الدلال أن وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي بصدد تطوير آليات اعتماد ومعادلة الشهادات العلمية ووضع نظام جديد لها، لافتًا إلى أن الوزير طمأن النواب أن التعاطي مع ملف الشهادات العلمية المزورة لن يشهد أي تهاون أو استثناء.

وقال الدلال في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن الوزير العازمي وأركان الوزارة أوضحوا للنواب الحضور تفاصيل الكشف عن الشهادات العلمية المزورة منذ البداية، مشيرًا إلى أن هناك فرقًا بين قضية تزوير محررات وأوراق رسمية ومسألة معادلة الشهادات لبعض الجامعات غير المعتمدة.

وبين أن قضية الشهادات غير المعتمدة مثارة منذ سنوات وأحيلت للقضاء وصدر في بعضها أحكام قضائية أما قضية التزوير التي كشف عنها مؤخرًا فإن «التعليم العالي» أحالت في هذه القضية 40 حالة للنيابة العامة التي قامت بإجراءات منها الاستدعاء والتحقيق والحبس أيضا.

وأكد الدلال أنه التمس جدية في التعامل مع هذه القضية وتطمينات بعدم وجود أي استثناءات، خاصة أن المسؤولين في «التعليم العالي» يحظون بدعم اللجنة التعليمية البرلمانية وأعضاء مجلس الأمة كافة.

مكتبنا الثقافي

في الأردن، إلى توخي الحذر من أي عملية «نصب واحتيال» عبر المواقع الإعلانية المشبوهة واتباع الأنظمة والقنوات الرسمية في الحصول على الشهادة الدراسية قبل التورط مع أي كان.

وأشاد في هذا الإطار بمتابعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية مع الجهات المختصة، إزاء ما تناقلته بعض وسائل الإعلام الكويتية من قيام أحد الأشخاص بتزوير تصديق شهادات جامعية للطلبة الكويتيين.

وأوضح أن المكتب الثقافي الكويتي على إطلاع وتواصل مستمرين مع الجهات المعنية في الأردن، للوقوف على سلامة الإجراءات الإدارية والقانونية المتبعة لدى الجانبين الكويتي والأردني.

وكانت وزارة التعليم العالي الأردنية قد اتخذت خطوات قانونية خلال مايو الماضي، بعد تعرض أحد المواطنين الكويتيين لعملية احتيال من مواطن أردني، بترويجه عبر وسائل التواصل الاجتماعي توفير شهادات علمية من الجامعات الأردنية وشهادات امتحان اللغة الانجليزية «توفل»، بعد تقديم شكوى من قبل الشخص المعني.

وقال الناطق الإعلامي باسم «التعليم العالي» الأردنية محمود الخلايلة في تصريح صحفي، إن الوزارة تقوم بالاتفاق مع الدوائر الأردنية المعنية بالتدقيق على بيانات دخول وخروج الطلبة غير الأردنيين، لمطابقتها مع البيانات الموجودة لدى الوزارة على النظام الخاص ببيانات الطلبة في الجامعات الأردنية، للتأكد من إقامة الطلبة المدة المعتمدة للحصول على الشهادة.

وأكد الخلايلة أن معظم الشهادات غير الأردنية المقدمة للوزارة، لغايات المعادلة يشترط تصديقها من السفارة المعنية للدولة والخارجية والمستشار الثقافي للدولة والخارجية الأردنية.

الروضان : الكويت

والصناعة» شاركت في ورشة عمل «التحقيق في المعاملات التجارية المشبوهة لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، المقامة في البلاد بالتعاون مع وزارة العدل الأمريكية، مشددا على أن الكويت حققت خطوات متقدمة في مواجهة هذه الجريمة بضم جهودها إلى جهود المجتمع الدولي بهذا الشأن.

أضاف أن دولة الكويت تمارس دورها بشأن تفعيل قرارات مجلس الأمن بخصوص منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعي تماما الآثار السلبية لهذه العمليات على الاقتصاد محليا وعالميا.

وشدد على حرص الحكومة على تبني الإجراءات الكفيلة بتعزيز قدرة المؤسسات على منع عمليات غسل الأموال والحد من انتشارها، وفقا للتوصيات والمبادئ الدولية، مبينا أنها أصدرت التشريعات والقوانين اللازمة لحماية المؤسسات وإنشاء الأطر اللازمة لذلك.

وأوضح الروضان أن وزارة التجارة والصناعة تتبع كل السبل للحد من هذه الظاهرة، إذ يحدد القانون رقم 106 لسنة 2013 المنشآت التجارية الخاضعة للرقابة في الأسواق المحلية، وتمارس الوزارة دورها عبر حملات رقابية لتنفيذ متطلبات القانون والقرارات ذات الصلة من خلال فريق عمل متكامل.

ولفت إلى أن «جذب الاستثمارات لا ينجح إلا إذا أمنا له بيئة نظيفة خالية من العمليات المشبوهة، لذا فإن القوانين التي أصدرناها في هذا الإطار عملت على تسهيل الإجراءات دون التفريط بدور الرقابة الميدانية وتفعيل جميع القوانين التي تكافح عمليات غسل الأموال».

وأكد أهمية رفع كفاءة العاملين وتبادل الخبرات في محاربة جرائم غسل الأموال، وتزويدهم بأحدث الطرق والوسائل وتهيئة الكوادر البشرية لتكون قادرة على مكافحة جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو جرائم مالية أخرى بكفاءة عالية، مبينا أن الوزارة نظمت العديد من الدورات المتخصصة لتدريب وتوعية القائمين من الموظفين والمسؤولين لمواجهة هذه الظاهرة».

السفير العراقي

مجلس ادارة جمعية الهلال الاحمر الكويتي الدكتور هلال الساير، عن امتنانه وتقديره للعمل الانساني الكبير الذي قدمته دولة الكويت للعراق في مختلف الظروف والأزمات، اذ يعبر ذلك عن صدق مشاعر الاخاء والتعاون بين البلدين الشقيقين.

وقال ان الكويت كعادتها من أولى الدول المبادرة دائما في تقديم المساعدات العاجلة للنازحين في كل مكان، مبينا ان الحكومة العراقية تثمن توجيهات سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد والحكومة الكويتية، بتوفير المساعدات التنموية والطبية والانسانية للنازحين العراقيين في المحافظات العراقية.

وذكر الهاشمي انه اطلع خلال اللقاء على المهام التي تقوم بها الجمعية الكويتية في مجال تقديم وإيصال المساعدات الانسانية بمختلف اشكالها للشعب العراقي، معربا عن تقديره وإعجابه بتلك المهام التي تعكس حرص دولة الكويت على مد يد العون لجيرانها.

اضاف انه تعرف على مختلف الجوانب الانسانية التي تعنى بها الجمعية محليا ودوليا، وما تقوم به من جهود اغاثية في الكثير من المناطق المتضررة حول العالم، مبينا انه تم بحث السبل الكفيلة بتعزيز جهود الجمعية على الساحة العراقيه وتوثيق الصلات والارتقاء بمجالات الشراكة مع الجهات المختصة بالشان الإنساني هناك.

«السكنية» : بدء

التحضيرية لأعمال العقد الثالث انتهت وتم اعتماد البرنامج الزمني لهذا العقد الذي يشمل أعمال الطرق وشبكات البنية التحتية لـ4999 قسيمة.

أضاف أن نسبة الإنجاز الكلية الفعلية بلغت 2.68 في المئة وهي متقدمة بنسبة 0.12 في المئة عن نسبة الإنجاز المقررة في البرنامج الزمني.

وبين ان المرحلة التحضيرية للعقد الرابع انتهت وتم اعتماد البرنامج الزمني لهذا العقد الذي يتضمن أعمال الطرق وشبكات البنية التحتية لـ 4770 قسيمة موضحا ان نسبة الإنجاز الكلية الفعلية بلغت 1.9 في المئة متأخرة بنسبة 0.4 في المئة عن نسبة الإنجاز المقررة في البرنامج الزمني.

وأشار الى ان نسبة انجاز أعمال العقد الأول في مشروع مدينة المطلاع الخاص بأعمال الطرق الرئيسية وشبكات خدمات البنية التحتية بلغت 28.79 في المئة وهي متقدمة بنسبة 5.25 في المئة عن نسبة الإنجاز المقررة حسب البرنامج الزمني.

سوريا : 183 قتيلاً

أطراف المحافظة الشمالية الشرقية، يشنون منها بين الحين والآخر هجمات ضد قوات الأسد.

إلا أن هذا الهجوم بتفجيرات انتحارية يُعد، بحسب عبد الرحمن، من أكبر الهجمات التي يشنها «داعش» في سوريا منذ أشهر بعدما فقد غالبية مناطق سيطرته فيها.

أضاف عبد الرحمن أن المنطقة المستهدفة مأهولة بالسكان وقريبة من مدينة السويداء، مشيراً إلى أن التنظيم تمكن من السيطرة على ثلاث قرى من أصل سبع شن هجومه ضدها.

من جانبها، أكدت وكالة أنباء النظام «سانا» سقوط قتلى وجرحى في مدينة السويداء، كما أفاد تلفزيون النظام بوجود قتلى وجرحى في الهجمات على القرى شمال شرقي السويداء.

كذلك تستهدف طائرات حربية لا يعرف ما إذا كانت تابعة للنظام أو روسيا، بحسب عبد الرحمن، المواقع التي يتقدم فيها الإرهابيون في المنطقة.

ولا يزال فصيل مبايع لتنظيم «داعش» يسيطر على جيب صغير جنوب غربي محافظة درعا المحاذية للسويداء، ويتعرض منذ أيام لقصف عنيف من الطائرات الحربية التابعة للنظام وروسيا في مسعى من النظام لطرد المتطرفين، بعدما استعاد الجزء الأكبر من محافظتي درعا والقنيطرة في الجنوب السوري.

إردوغان : سأبحث

الحكومة السورية، وقوات متحالفة معها بدعم روسي وإيراني، على نحو سريع باقي معاقل المعارضة في جنوب غرب البلاد وتعهدت بمواصلة جهودها لبسط السيطرة على كامل الأراضي السورية.

وتحدث إردوغان للصحفيين في أنقرة، قبل توجهه إلى جنوب أفريقيا لحضور قمة للأسواق الناشئة، واصفا الوضع في درعا وإدلب، حيث تقيم تركيا 12 نقطة مراقبة عسكرية، بأنه مزعج.

وقال إردوغان: «سنبحث درعا مع روسيا وهي واحدة من أكثر المسائل صعوبة. هناك أيضا مسألة إدلب التي سنبحثها لأن في مثل تلك الأماكن يمكن حدوث أي شيء في أي وقت".

أضاف: «ما نريده هو حماية الشعب السوري من هذه الهجمات، خصوصا الهجمات الوحشية التي تشنها بعض التنظيمات في هذه المنطقة».

واستعادت قوات موالية للرئيس السوري بشار الأسد، بدعم عسكري روسي، معظم أنحاء محافظة درعا الجنوبية في هجوم جرى شنه الشهر الماضي.

وشهدت مدينة درعا أول احتجاجات سلمية كبرى ضد الأسد في مارس 2011، لكن سرعان ما تصاعدت إلى حرب أودت بحياة نحو نصف مليون شخص حتى الآن.

وكان إردوغان أثار مسألة إدلب خلال محادثة هاتفية مع بوتين في منتصف الشهر الجاري، قائلا إن شن الجيش السوري لهجوم هناك سيؤدي إلى انهيار اتفاق أستانة الذي جرى التوصل إليه العام الماضي مع روسيا وإيران، لخفض وتيرة القتال بين قوات الحكومة والمعارضة في مناطق خفض التصعيد.

وقال مصدر في الرئاسة التركية إن إردوغان قال إن تجنب أي "تطور سلبي" في إدلب ضروري، لحث جماعات المعارضة على حضور اجتماع في أستانة من المقرر عقده يومي 30 و31 يوليو الجاري.

إيران : روحاني

ان المجلس أقر تعيين عبد الناصر همتي محل المحافظ المقال ولي الله سيف الذي اقاله الرئيس حسن روحاني من منصبه.

وكان سيف تولى مهمة رئاسة البنك المركزي بعد تولي الرئيس حسن روحاني منصبه في أغسطس 2013.

ويواجه روحاني ضغوطا متزايدة من التيار المتشدد لإجراء تغييرات في فريقه الاقتصادي، وتوقع مسؤولون رفيعون إعلان تغييرات في الحكومة الإيرانية خلال الساعات القادمة، تشمل وزارات لها ارتباط بالاقتصاد.

وتعهد روحاني، في كلمته أمام مجلس الوزراء الأربعاء، بضخ دماء جديدة وطاقات شبابية إلى تركيبة وزارته، بحسب وكالة أنباء فارس الإيرانية

كما شدد على ضرورة المضي قدما في «الارتقاء بالإنتاج الوطني والمحافظة على استمرار الصادرات الإيرانية» للرد على التهديدات الأمريكية الأخيرة.

ويتعرض البنك المركزي لانتقادات شديدة بشأن تعامله مع أزمة العملة الإيرانية، بعد أن فقد الريال أكثر نصف قيمته مقابل الدولار العام الماضي.

وأدت محاولة البنك المركزي فرض سعر صرف ثابت للريال في أبريل إلى ازدهار السوق السوداء لبيع العملة، ما دفع البنك إلى التراجع عن خطته إثر تدهور قيمة العملة إلى مستويات غير مسبوقة في يونيو.

وسبق لهمتي أن شغل منصب مدير عام شركة التأمين المركزية ورئاسة بنك «ملي» الحكومي، وقد اختير سفيرا لإيران في الصين قبل تعيينه في المنصب الجديد.